

مؤقت

مجلس الأمن
السنة الخامسة والستون



الجلسة ٦٤٥٧ المعقودة يوم

الاثنين ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيدة ديكارلو (الولايات المتحدة الأمريكية)

الاتحاد الروسي السيد بانكين
أوغندا السيد روغاندا
البرازيل السيد موريتي
البوسنة والهرسك السيد باربالييتش
تركيا السيد أباكان
الصين السيد وانغ من
غابون السيد مونغار - موسوتسي
فرنسا السيد بريانس
لبنان السيدة زيادة
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد بارهام
المكسيك السيد هيلر
النمسا السيد ماير - هارتغ
نيجيريا السيدة أوغوو
اليابان السيد نيشيدا

جدول الأعمال

إحاطات إعلامية مقدمة من رؤساء الهيئات الفرعية التابعة لمجلس الأمن

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room U-506



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

إحاطات إعلامية يقدمها رؤساء الهيئات الفرعية التابعة لمجلس الأمن

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): في هذه الجلسة، نستمتع إلى إحاطات إعلامية من سعادة السيد توماس ماير - هارتنغ، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان ورئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين؛ وسعادة السيد توسونيو نيشيدا، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، ورئيس الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى؛ وسعادة السيد كلود هيلر، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا ورئيس الفريق العامل المعني بالأطفال والتزاع المسلح؛ وسعادة السيد أرطوغرول أباكان، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) ورئيس الفريق العامل المنشأة عملاً بالقرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤)؛ وسعادة السيد روهاناكا روغاندا، رئيس الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وتسويتها.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد توماس ماير - هارتنغ.

السيد ماير - هارتنغ (النمسا) (تكلم بالإنكليزية):

سيدتي الرئيسة، أشكركم على إتاحة الفرصة لي لأشاطر المجلس بعض الملاحظات الشخصية بشأن اللجان التي تشرفت برئاستها. وبشكل أكثر تحديدا سأتكلم اليوم، عن لجنة الجزاءات المفروضة على السودان المنشأة عملاً بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥). وسأقول أيضا بضع كلمات عن الحالة

الراهنة في الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين الذي ترأسه النمسا منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

كما يذكر أعضاء المجلس، أتيحت لي بالفعل الفرصة لإعطاء تقييمي لعمل لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر (انظر S/PV.6424). ولذلك لن أكرر ما قلته في تلك المناسبة، ولكن سأعود إلى نقطتين كنت قد أترقهما بصفتي الشخصية عندما قدمت إحاطتي الإعلامية إلى المجلس آنذاك. في ذلك الوقت، قلت إنه، بموجب المبادئ التوجيهية الحالية، إذا تعذر التوصل إلى توافق الآراء، يمكن تقديم أي طلب برفع أسماء من القائمة إلى مجلس الأمن لاستعراضه واتخاذ إجراء لاحق بشأنه بتطبيق قاعدة الأغلبية. واعتقد أنه يبدو من المنطقي بالتالي اعتماد إجراءات صنع القرار ذاتها، أي التصويت بالأغلبية على قرارات لجنة ١٢٦٧ برفع الأسماء من القائمة.

أشرت أيضا في تشرين الثاني/نوفمبر إلى أنه يمكن تغيير إجراء الاستعراضات التي تقوم بها لجنة ١٢٦٧ مرة كل ثلاث سنوات ليتطلب ضرورة إعادة التأكيد الإيجابي على كل بند قيد الاستعراض في القائمة، وسيكون لذلك التكييف في إجراء الاستعراض نفس التأثير الخاص بتحديد إطار زمني أو شرط الأجل المحدد للإدراج في القائمة وبالتالي يضع حداً، من وجهة نظري على أي حال - لإثارة السؤال فيما إذا كان لنظام الجزاءات طابع عقابي أم وقائي.

أود أن أنتقل إلى لجنة الجزاءات المفروضة على السودان المنشأة عملاً بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) لأقول إن رئاسة اللجنة كانت مهمة صعبة. فليس من السهل، إذا جاز لي أن استخدم هذه العبارات، رصد وإنفاذ حظر على توريد الأسلحة لا يغطي سوى جزء من أراضي أي دولة في ظل بيئة حيث من المحتمل أن يكون كل استخدام للأسلحة

فيما يتعلق بحظر السفر وتجميد الأصول، لم يجر إدراج اسم أي شخص في قائمة اللجنة منذ اتخاذ القرار ١٦٧٢ (٢٠٠٦). وأعتقد أن المسؤولين عن الهجمات على الأمم المتحدة، ولا سيما العملية المختلطة، تنطبق عليهم بوضوح معايير إدراج الأسماء في القائمة من جانب اللجنة في المستقبل. وأعتقد أن مجلس الأمن يتحمل مسؤولية خاصة عن حماية البعثات التي أذن بها. وفي ذلك السياق، أعتقد أنه من المنطقي ومن الأهمية بمكان دراسة إدراج أسماء الأشخاص الذين هاجموا تلك البعثات في القائمة. كما أن إدراجهم في القائمة يمثل نقطة هامة بالنسبة لمصادقية عمل المجلس. أود أيضا أن أقول إن الأمر نفسه ينطبق على الأفراد الذين يرتكبون أعمال العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس. فتلصق الجرائم غالبا ما يتم ارتكابها بدون عقاب. ونحن نعتقد أن اللجنة يمكنها أيضا أن تؤدي دورا هاما في التخفيف من حدة هذه الحالة.

أما بخصوص المرافق السرية للتقارير التي تلقتها اللجنة، فإنها بالتأكيد تيسر عمل اللجنة وفي الواقع عمل المجلس نفسه إذا بقيت سرية تلك المرافق، التي تتضمن أساسا اقتراحات بإدراج الأسماء في القائمة. وأود أنؤكد دعمي الكامل لعمل فريق الخبراء من أجل تزويد اللجنة بمعلومات ذات جودة عالية. يجب علينا أن نساعد عملهم وأن نحترم استقلالهم احتراماً كاملاً.

نظرا للتركيز القوي الذي يصبه بلدي على سيادة القانون، كنا سعداء وراضين أيضا لترؤسنا الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين. وفي ظل رئاستنا، عقد الفريق العامل ٢٦ اجتماعا هذا العام و ٢٥ اجتماعا في عام ٢٠٠٩. وأقام الفريق حوارا وثيقا مع ممثلي البلدان المتضررة والبلدان المضيفة.

ينتهدك الحظر وحيث يتم استخدام الأسلحة بشكل منتظم تماما. ولئن كان جميع أعضاء المجلس واللجنة يشتركون في الهدف المتمثل في إحلال السلام والاستقرار في دارفور، فإن تفسيرهم يختلف لطابع الصراع ودور الجزاءات في حل الصراع ونظام الجزاءات نفسه. وسيستفيد عمل اللجنة من تفسير موحد للنظام. وفي ذلك الصدد، شكّل القرار ١٩٤٥ (٢٠١٠) خطوة هامة نحو توضيح الاستثناءات من الحظر ومتطلبات وثائق تحديد المستخدم النهائي لإمدادات الأسلحة التي لا يمنعها الحظر.

تمثل أحد الأهداف الرئيسية خلال فترة رئاسة النمسا في تشجيع الحوار بين اللجنة وجميع أصحاب المصلحة المعنيين. وبصفتي رئيس اللجنة، حافظت على اتصالات منتظمة مع الممثل الدائم للسودان وكذلك مع الممثلين الدائمين للدول الأخرى ذات الصلة. وأثبتت هذه الاتصالات المباشرة أنها مفيدة للغاية، وأعتقد، أنه ينبغي أن تستمر في المستقبل.

أقمنا أيضا حوارا منتظما مع العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور خلال اجتماعات اللجنة مع الممثل الخاص المشترك. وأجرت اللجنة اتصالات وثيقة مع إدارة عمليات حفظ السلام في الأمانة العامة بشأن وضع المبادئ التوجيهية المؤقتة لبعثات حفظ السلام التي يتم استخدامها لجميع أفرقة الخبراء التي تتفاعل مع عمليات حفظ السلام وذلك من أجل تيسير عمل أفرقة الخبراء.

كما أحرزت اللجنة تقدما في اتصالاتها مع القطاع الخاص. واستمعت اللجنة إلى إحاطة إعلامية من المدير التنفيذي للاتفاق العالمي والممثل الخاص للأمين العام المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان. ومع ذلك ينبغي عمل المزيد لزيادة الحرص الواجب وإنشاء الوعي بنظم الجزاءات فيما بين الشركات العاملة في السودان ولا سيما في دارفور.

إن الحزمة التي قدمتها بصفتي الرئيس، مع المستشار القانوني كونراد بوهلر، الذي أيدني في هذه المسائل، تتألف من العناصر التالية: مشروع قرار يُعتمد في إطار الفصل السابع من الميثاق يقرر فيه مجلس الأمن إنشاء آلية تصريف الأعمال ذات فرعين، واحد للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا في أروشا، وواحد للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في لاهاي؛ المرفق الأول يتضمن النظام الأساسي للآلية؛ والمرفق الثاني يتضمن الترتيبات الانتقالية.

وسوف يبعث إنشاء آلية تصريف الأعمال برسالة قوية من مجلس الأمن ضد الإفلات من العقاب. والفارون الرفيعو المستوى المتهمون من المحكمتين، من قبيل راتكو ملاديتش أو فيليسيان كابوغا، لا يسعهما الاختباء والهرب من وجه العدالة. وفي الوقت نفسه، من شأن مشروع القرار أن يرسل إشارة واضحة عن عزم المحكمتين على الإسراع في العمل، والتحضير لاختتام أعمالهما، وكفالة الانتقال السلس للآلية.

وأعتقد أن من مصلحة جميع الوفود أن تغتنم هذه الفرصة لإنهاء المفاوضات. وثمة شعور بالإلحاح كي يتوصل المجلس إلى اتفاق الآن بغية إتاحة الوقت الكافي لاتخاذ الترتيبات اللازمة للانتقال السلس إلى الآلية، مع تجنب أي زيادة في التكاليف.

لقد قدمنا حزمة توفيقية متوازنة بعناية تحاول التوفيق بين جميع الآراء المتفاوتة التي جرى عرضها. ويمكن حل جميع المسائل بما يلزم من مرونة وإرادة سياسية. لذلك، يحذوني أمل وطيد أن نتمكن من اعتماد مشروع القرار في الأيام القادمة، قبل موسم الأعياد المقبل. وأناشد جميع الوفود أن تدعمنا في ذلك المسعى.

وقبل أن أختتم كلامي، أود أن أعرب عن امتناني لجميع الوفود على دعمها وإسهاماتها النشطة. وأشكر أيضاً

من أجل زيادة الشفافية وزيادة الوعي وإتاحة الفرصة للاستماع لوجهات نظر عموم أعضاء الأمم المتحدة نظمت البعثة النمساوية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، ولأول مرة على الإطلاق، اجتماعاً بصيغة آريا بشأن المسائل المتبقية للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وكان الاجتماع مفتوحاً لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. علاوة على ذلك، وفي الإحاطات الإعلامية العلنية التي تقدمها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة مرة كل سنتين إلى مجلس الأمن، كنت أقدم إحاطات إعلامية إلى المجلس بصورة منتظمة عن أنشطة الفريق العامل. وبدأنا بنشر التقارير السنوية للفريق وأدرجنا أيضاً لأول مرة فصلاً عن أعمال الفريق العامل في التقرير السنوي لمجلس الأمن.

على مدى العامين الماضيين، نظر الفريق العامل في مختلف الطلبات المقدمة من رئيسي المحكمتين من أجل تيسير استراتيجيتي الإنجاز. وفي عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، اتخذ المجلس تسعة قرارات بشأن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا، وهي قرارات قدمها بلدي بعد التوصل إلى اتفاق في الفريق العامل. وكما يذكر أعضاء المجلس فإن آخر قرارين - القرارين ١٩٥٤ (٢٠١٠) و ١٩٥٥ (٢٠١٠) - اتخذهما المجلس الأسبوع الماضي تحديداً.

بعد أكثر من عامين من المفاوضات، أعتقد اعتقاداً راسخاً بأنه بات الآن في متناول اليد التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن إنشاء آلية دولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. وستمكن الآلية المتوخاة من استمرار بعض المهام الأساسية المتبقية للمحكمتين، بما في ذلك محاكمة الفارين وإدارة المحفوظات وحماية الشهود والإشراف على تنفيذ الأحكام.

جميع أعضاء المجلس على إسهامهم البناء في أنشطة الفريق العامل والتعاون معها.

إن التزام اليابان بالفريق العامل يظل ثابتاً. ولقد تمثل الموضوع الرئيسي للفريق العامل خلال رئاسة اليابان في كيفية سد الفجوات بين ولايات مجلس الأمن وتنفيذها الفعلي على الأرض. وكما نعلم جميعاً، تواجهنا التحديات العالية المستوى تاريخياً إزاء انتشار البعثات والتعقيد المتزايد لولاياتها. وهذا يتطلب جهداً متجدداً للتقليل إلى أدنى حد من الفجوات في القدرة على العمل، ومواجهة القيود على الموارد، وتوسيع قاعدة المساهمين، وتعزيز التعاون مع الأطراف المؤثرة الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها.

وكما جاء في التقرير الأخير، تمثل أهم إسهام للفريق العامل في جعل أعضاء المجلس أقرب إلى البلدان الرئيسية المساهمة بقوات وشرطة، وبطبيعة الحال، الأمانة العامة. وعمل الحوار التفاعلي في الاجتماعات بين المجموعة الواسعة من أصحاب المصلحة على تعزيز الشفافية والمساءلة في عمل المجلس. ووفر أيضاً الفرص لإيجاد أرضية مشتركة بغية مواجهة مختلف التحديات.

ولقد تضمن التقرير ثلاثة اقتراحات للمضي قدماً. كان الأول زيادة التشجيع على إجراء حوار شامل بين أصحاب المصلحة ذوي الصلة، ولا سيما في سياق إنشاء أو تجديد أو تعديل ولاية ما لعملية حفظ السلام. ونحن نرى أن هذا أمر حيوي لكفالة تنفيذ الولايات. ونأمل أن يستمر العمل بالممارسات الحالية الجيدة، بما في ذلك استعمال المخطط الذي يضعه الفريق العامل لجدولة برنامج العمل الشهري. وكان الاقتراح الثاني تيسير الإبلاغ العادي عن الفجوات الهامة التي تؤثر على تنفيذ الولايات، وإيجاد السبل لمعالجتها. وكان الثالث بناء أرضية مشتركة بشأن المهام

فريق الرصد وفريق الخبراء على عملهما وتعاونهما الممتازين. وأتوجه بشكري الصادق أيضاً إلى موظفي الأمانة العامة، ولا سيما فرع الجزاءات ومكتب الشؤون القانونية، على دعمهم وإرشادهم القيّمين طوال السنتين الماضيتين. وأود أن أشكر معاوني لي الذين جعلوا ترؤسي للجان الثلاث معاً أكثر يسراً، وفي الحقيقة أمراً ممكناً. وعلى نحو أحص، كما قلت من قبل، أريد أن أوجه كلمة شكر إلى مستشارنا القانوني، السيد بوهلر، الذي قاد بالفعل معظم عمل الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السفير ماير - هارتغ على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد تسونيو نيشيدا، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، والفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام، والفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى.

السيد نيشيدا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، السيدة الرئيسة، على إتاحة الفرصة لي كي أعرض آرائي بشأن الهيئات الفرعية التي أترأسها. سأحاول الإيجاز بغية تعزيز فعالية مجلس الأمن. لقد قدمت في وقت سابق من هذا الشهر إحاطة إعلامية للمجلس بصفتي رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). لذلك، أود أن أقول بضع كلمات بشأن الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام، والفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى.

أولاً، يسعدني أيما سعادة أن أحاطب المجلس بصفتي رئيس الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام. لقد أصدر الفريق خلال السنتين الماضيتين أربعة تقارير. وأود أن أشكر

وبعدما أحاط الفريق العامل غير الرسمي علماً بآراء الدول الأعضاء خلال المناقشة المفتوحة، عمل على تنقيح المذكرة الرئاسية S/2010/507، واعتمد المجلس المذكرة الجديدة (S/2010/507) في ٢٧ تموز/يوليه. وفي المذكرة الجديدة، ثمة أهمية خاصة للتدابير الجديدة الآلية إلى تعزيز تفاعل المجلس مع غير الأعضاء والكيانات الأخرى ذات الصلة. والحوار غير الرسمي أداة مفيدة في هذا الصدد. وإن تعزيز الشفافية، والكفاءة، والتفاعل مع غير أعضاء المجلس يفيد أعضاء مجلس الأمن وغير الأعضاء على السواء. وآمل أن يواصل الفريق العامل غير الرسمي بذل جهوده في هذه المجالات في السنوات المقبلة.

لقد أنهت اليابان مؤخراً طبع الكتاب الذي يخلف ما يسمّى بـ "الكتاب الأزرق". فالكتاب الجديد يتضمن الوثيقة S/2010/507 ووثائق مفيدة أخرى. ونأمل أن يكون كتاباً توجيهاً سهل الاستعمال بشأن أساليب عمل المجلس. وسوف نجعلهما متاحين لجميع البعثات. إنني أحضرت معي إلى هنا بضع نسخ، وآمل أن يأخذ كل مهتم أو مهتمة نسخة في طريقه أو في طريقها إلى الخارج.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد ناشيدا على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لسعادة السيد كلود هيلر، رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩)، بشأن الصومال وإريتريا، ورئيس الفريق العامل المعني بالأطفال والتزاع المسلح.

السيد هيلر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): عملاً بالممارسة المعمول بها لدى انتهاء فترة عضوية أعضاء مجلس الأمن المنتخبين، أود أن أشاطركم انطباعاتي وتقييمي للعمل الذي اضطلعت به في الهيئات الفرعية التي توليت رئاستها خلال شغل بلدي عضوية المجلس. سأتناول أولاً اللجنة

المبكرة لبناء السلام في سياق حفظ السلام، بغية الإعداد لعمليات الانتقال والخروج. ونعتقد أنه ما زال هناك الكثير للقيام به، ويمكن للفريق العامل أن يكون آلية لتيسير توليد الحلول العملية.

وتأمل اليابان أن ينظر الفريق العامل في هذه الاقتراحات في مناقشاته المستقبلية. ونتمنى للرئيس المقبل كل النجاح. إن اليابان ستغادر المجلس، ولكنها ستواصل الالتزام بجميع هذه المسائل، وهي على استعداد لمواصلة العمل مع أعضاء المجلس، ومع أصحاب المصلحة الآخرين أيضاً.

واسمحوا لي الآن أن أقول بضع كلمات بصفتي رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى. أود أن أشكر جميع الأعضاء على تعاونهم وإسهامهم البناء.

إن الفريق العامل غير الرسمي عمل في الدرجة الأولى على تحسين تنفيذ التدابير المتفق عليها سابقاً، بغية تحسين أساليب عمل المجلس، بما في ذلك المذكرة الرئاسية S/2006/507 لعام ٢٠٠٦. وركز الفريق العامل غير الرسمي على مسائل من قبيل تفاعل المجلس مع غير الأعضاء والكيانات الأخرى، بما في ذلك لجنة بناء السلام؛ وتعزيز الحوار مع البلدان المساهمة بقوات وشرطة؛ والصيغة التي تنعقد بها جلسات المجلس؛ وتوقيت إصدار تقارير الأمين العام.

ولقد عقد مجلس الأمن مناقشة مفتوحة بشأن أساليب عمله في نيسان/أبريل من هذا العام، تحت رئاسة اليابان (انظر S/PV.6300). وشارك فيها ثمانية وثلاثون من غير الأعضاء، وتم الإدلاء ببيانات نيابة عن العديد من المجموعات الإقليمية. ونعتقد أنها كانت مناقشة بناءة. ونأمل أن يعقد المجلس مثل هذه المناقشات المفتوحة دورياً.

القرارات ذات الصلة، بما فيها القراران ١٨٤٤ (٢٠٠٨) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩).

وكجزء من تلك الجهود، عقدت أيضاً اجتماعين في نيويورك مع مسؤولين كبار من إثيوبيا وجيبوتي. كما حرصت على الحوار المستمر والصريح مع الممثل الخاص للأمين العام للصومال. علاوة على ذلك، في مسعى لتعزيز الشفافية والتوازن السليم في قرارات اللجنة، عقدت عدداً من الاجتماعات لتوفير فرصة لأعضاء اللجنة لتلقي المعلومات وتبادل الآراء مع مسؤولين في الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال، والممثل الخاص للأمين العام للصومال ومنسق الشؤون الإنسانية، فضلاً عن مسؤولين في برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف).

كما اتخذت اللجنة خطوة مهمة بإدراج أسماء عدد من الأشخاص والكيانات في قائمة الجزاءات الموحدة، عملاً بأحكام القرارات ذات الصلة. وأود أن أشير إلى أن عدد القرارات المتخذة حتى الآن يزيد على ٢٠ قراراً فيما يتعلق بالاستثناءات من نظام الجزاءات، بهدف دعم جهود المساعدات الإنسانية وجهود الحكومة الاتحادية الانتقالية.

وبصفتي رئيساً للجنة، كان هدي مني منذ البداية الأولى كفالة أن تكون هناك عمليات صنع قرار واضحة، وأن تتوفر المعلومات ذات الصلة في حينها عن عمل اللجنة وآثاره لأعضاء اللجنة، ودول المنطقة، والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة. لقد ركزت مبادرات الوفد المكسيكي في اللجنة دائماً على زيادة تنفيذ نظام الجزاءات وكفالة تأثيره، وفي نفس الوقت تعزيز استخدامه كأداة للمراقبة والحوافز، حتى ينضم أصحاب المصلحة ذوي الصلة إلى عملية إقليمية تفضي إلى السلام والاستقرار.

ويبدو لي من الضروري، في المستقبل، أن تعزز رئاسة اللجنة ممارسة إبقاء أعضاء المنظمة على اطلاع، بما في

المنشأة عملاً بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩)، بشأن الصومال وإريتريا. ثم أذلف بعدها إلى اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بشأن منع الانتشار وأسلحة الدمار الشامل. وأخيراً، سأطرق لرئاستي لفريق مجلس الأمن العامل المعني بالأطفال والتراجع المسلح.

خلال فترة رئاستنا التي امتدت عامين للجنة الجزاءات المعنية بالصومال وإريتريا، واجهتنا تحديات كبيرة لكن تغلبنا عليها، وهي تعكس بلا شك صعوبة الحالة السائدة في القرن الأفريقي. في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، جرى توسيع ولاية اللجنة، باتخاذ القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩)، ليشمل نظام الجزاءات المفروضة على إريتريا وليعطي اللجنة تركيزاً إقليمياً. ونتيجة لذلك، جرى استعراض المبادئ التوجيهية للجنة، وتوسيع ولاية فريق الرصد لتشمل الإبلاغ عن انتهاكات نظم الجزاءات. تلك التغييرات ونتائج تحقيقات فريق الرصد أعطت وزناً أكبر وأكثر دقة لعمل اللجنة فيما يتعلق بالديناميكية الإقليمية للحالة، بما في ذلك ما يتعلق بالمسائل البالغة الحساسية التي تؤثر على الحالة في الصومال وعلى الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة.

وبدعم من أعضاء اللجنة، قمت بقيادة بعثة إلى القرن الأفريقي في نيسان/أبريل الماضي، شارك فيها أيضاً وفدا الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا. وفي تلك المناسبة، أجرينا محادثات في اليمن وإريتريا وكينيا مع المسؤولين وأصحاب المصلحة ذوي الصلة حول هذه المسألة. كما التقينا بممثلين عن الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال ومنطقة بونتلاند، فضلاً عن مسؤولين ميدانيين في الأمم المتحدة وأعضاء المجتمع الدبلوماسي. ومن المهم الإشارة إلى أن الغرض الأساسي من الزيارة تمثل في الحصول على فهم أفضل، والمساعدة في نشر معلومات في المنطقة فيما يتعلق بنظام العقوبات وتنفيذ التدابير المنصوص عليها في

الثنائية والمتعددة الأطراف العديدة التي عقدتها خلال ٢٠١٠. لذلك أود أن أشير مجدداً إلى النقاط الخمس التي أثارها في المجلس في تشرين الثاني/نوفمبر، ألا وهي المجالات التي تحتاج إلى المزيد من الاهتمام من جانب اللجنة؛ وعلاقة اللجنة مع الأجهزة الدولية ذات الصلة؛ وتعزيز اللجنة بوصفها منبراً للتعاون وزيادة قدرتها على تيسير تقديم المساعدات؛ وهيكلي فريق الخبراء؛ وأخيراً، فترة ولاية اللجنة.

فيما يتعلق بالمجالات التي تستحق المزيد من اهتمام اللجنة، وجدت اللجنة، في تقييم واسع النطاق، أن من بين الفئات الثلاث لأسلحة الدمار الشامل، كان نصيب الأسلحة البيولوجية من التدابير هو الأقل. وبالمثل، جرى تحديد مركبات التوصيل، وقوائم الجزاءات، وتمويل أنشطة الانتشار المحظورة بأنها تستحق اهتماماً خاصاً.

وأؤكد مجدداً اعتقادي أن ثمة حاجة ملحة إلى مواصلة تعزيز التعاون مع الكيانات الدولية، وخاصة في مجال تبادل المعلومات، مع احترام كامل الولايات المحددة لتلك الكيانات وللجنة. ومن ثم، يجب الاستمرار في تعزيز عمل اللجنة بشأن التعاون والمساعدة. ولا يتوقف تنفيذ أحكام القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) على الإرادة السياسية للدول فحسب، ولكن على الموارد التي تمتلكها لتنفيذ تدابير أمنية محددة. وفي ذلك السياق، ينبغي للجنة الاستمرار بنشاط في كفالة حدوث تطابق بين طلبات وعروض المساعدة.

ويجب إنشاء هيكل لتيسير عمل فريق الخبراء بسلسلة أكبر. وينبغي ألا يكون هذا الهيكل شديد التعقيد وربما يكون تعيين اللجنة أو الأمين العام لمنسق خطوة أولى في ذلك الاتجاه.

ومما يؤسف له أن من غير المحتمل أن تختفي المخاطر المرتبطة بانتشار أسلحة الدمار الشامل بواسطة أطراف من غير الدول في الأجل القصير أو المتوسط. وعليه، فإنه يمكن

ذلك الأجزاء المختلفة في الأمانة العامة وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة، فيما يتعلق بالجوانب الموضوعية والتقنية لنظم الجزاءات. وينبغي أن يكون الهدف التمكين من فهم أفضل لعمل اللجنة وكفالة تعاون أفضل في تنفيذ التدابير المنصوص عليها في القرارات ذات الصلة، فضلاً عن منع تكرار الانتهاكات التقنية.

وأعتقد أن على مجلس الأمن أن يستخدم لغة أوضح في قراراته، وبخاصة فيما يتعلق بالتعاون بين أجهزة المنظمة ومسؤولياتها. بما في ذلك أفرقة الخبراء التابعة للجان الجزاءات. وعلى نحو مماثل، ينبغي أن تكون هناك متابعة خاصة في إقامة ذلك التعاون، وكذلك فيما يتعلق بنتائجه. وبخصوص نظام الجزاءات بشأن الصومال وإريتريا تحديداً، هناك جوانب تستحق المزيد من التوضيح في الولايات المقبلة. وتشمل تلك الجوانب المسائل المتعلقة بالوظيفة الرسمية للجنة المتمثلة في حضور مشاورات أعضاء المنظمة والمسائل المرتبطة بالفجوات المحتملة في نظام الجزاءات الحالي، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، عدم وجود أحكام تتصل بحمل الأسلحة لأفراد الأمن المرافقين للوفود الزائرة للصومال.

وأخيراً، أود أن أشكر الأمانة العامة على دعمها القيم. وأريد أن أشدد على أهمية ذلك الدعم في القيام بكل الجوانب الإدارية المرتبطة بعمل الرئاسة. ويوفر ذلك الدعم أيضاً بيئة مؤاتية لجعل عمل رئيس اللجنة مثمراً، من خلال تسهيل أعبائه، والإسهام في الوفاء بواجباته بموجب الولاية الممنوحة له وبموافقة أعضاء اللجنة.

وبالانتقال إلى لجنة ١٥٤٠، فبالرغم من أنني أدليت ببعض الملاحظات الشخصية في المجلس من منظور كريس للجنة، أعتقد أن من المهم، في ضوء التجديد المقبل لولاية اللجنة في نيسان/أبريل المقبل، أن نلقي الضوء بإيجاز ودقة على الأفكار والاقتراحات الرئيسية الناشئة عن المشاورات

المعايير التي يستخدمها الأمين العام لإدراج في القوائم لتشمل أطراف الصراع المسلح التي تجند الأطفال وتستخدمهم والتي ترتكب، بالتالي، أعمال قتل وتشويه وانتهاك جنسي بحق هؤلاء الأطفال. ورافق ذلك التوسيع معايير الإدراج في القوائم والرفع منها التي درسها الفريق العامل والتي أدرجها الأمين العام على النحو الواجب في تقريره عن الأطفال والتزاع المسلح لهذا العام (S/2010/577). وعلاوة على ذلك، عقدنا أيضا اجتماعا بصيغة آريا في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ لمواصلة تعزيز التعاون مع المنظمات غير الحكومية.

وإضافة إلى ذلك، اعتمد الفريق العامل ١١ استنتاجا وتوصية بشأن حالة الأطفال في الصراع المسلح في أنحاء مختلفة من العالم، بما في ذلك أفغانستان وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وميانمار وبوروندي وأوغندا وسري لانكا وكولومبيا والفلبين ونيبال. ونظرا للطابع الفريد لكل حالة وتعقدها، ولدت كل عملية تفاوض وثائق موضوعية خرجت بتوصيات شتى تهدف إلى حماية الأطفال المتضررين بالصراع المسلح، إلى جانب توفير لمحة عامة عن الجهود الجارية في هذه البلدان.

ووصل تحليل الحالات التي تعالجها مرفقات تقرير الأمين العام عن الأطفال والتزاع المسلح إلى مستوى جديد من الفهم بفضل البعثة الميدانية الأولى للفريق العامل إلى نيبال، والتي ترأسها خلال الفترة من ٢٢ إلى ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، والتي رافقتني فيها أيضا وفود النمسا والولايات المتحدة وفرنسا واليابان والمملكة المتحدة والاتحاد الروسي. وتمكنا كذلك من الاستفادة من الدعم القيّم الذي وفره الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والتزاع المسلح ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة. وكان الهدف من تلك الزيارة تقييم التقدم المحرز بشأن حماية الأطفال المتضررين بالصراع المسلح بعد توقيع حكومة نيبال والحزب الشيوعي

تمديد ولاية اللجنة لعشر سنوات أخرى على أن يتم إجراء استعراض لها بعد خمس سنوات من الآن، على غرار دورة الاستعراض لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ليتسنى لنا وضع استراتيجية طويلة الأجل للتصدي للتحديات المرتبطة بانتشار أسلحة الدمار الشامل والمخاطر المترتبة عليه فيما يتصل بالأطراف من غير الدول، وذلك من خلال التعاون مع المجتمع الدولي.

لقد توليت رئاسة الفريق العامل المعني بالأطفال والتزاع المسلح في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وكانت تلك أول مرة ينال فيه عضو غير دائم في المجلس شرف شغل هذا المنصب المرموق. ويسعدني أن أطلع المجلس على التقدم الذي تحقق خلال تلك الفترة. وفي إطار العمل الكبير الذي تم إنجازه داخل الفريق، تمكنا من عقد مناقشتين مواضيعيتين في المجلس ترأسهما وزير خارجية المكسيك، وأيضا ما تلا ذلك من اعتماد بيانين رئاسيين بشأن الموضوع في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ (S/PRST/2009/9) وفي حزيران/يونيه ٢٠١٠ (S/PRST/2010/10). وتجسد تلك القرارات الأهمية التي يوليها بلدي وأعضاء المجلس لمشكلة الأطفال المتضررين بالصراع المسلح واهتمامنا بتعزيز المبادرات التي ستنتهي بتجنيد القصر أو إعادة ضمهم إلى الجماعات المسلحة؛ وستحمي سلامتهم الجسدية باتخاذ إجراءات لمنع القتل أو التشويه؛ وستقضي على ممارسة العنف الجنسي التي يسقطون ضحاياها. كما سعينا إلى تعزيز التدابير التي تهدف إلى كفالة إمكانية استفادة الدول التي تعاني آثار الصراع المسلح من هذه المبادرات ليتسنى لها وضع برامج تهدف إلى إعادة تأهيل الجنود الأطفال وتسريحهم وإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم المحلية وفي أسرهم.

ومهدت تلك الجهود السبيل أمام اتخاذ القرار ١٨٨٢ (٢٠٠٩) والذي قاد وفد بلدي المفاوضات بشأنه. ويشكل القرار معلما بارزا في هذا الشأن، حيث أنه وسع

وختاماً، أرغب في أن أسجل إشادتي بالدعم الممتاز والرائع الذي لقيه وفد بلدي من جميع الأعضاء، مما أتاح لي أداء عملي بصفتي رئيس الهيئات الفرعية سألغة الذكر.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطيت الكلمة الآن لسعادة السيد ايرتوغرول أباكان، رئيس لجنة مكافحة الإرهاب ورئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. السيد أباكان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي، على إتاحة الفرصة لي للتكلم بصفتي رئيس لجنة مكافحة الإرهاب ورئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

في المناقشة المفتوحة التي عقدها مجلس الأمن في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر (S/PV.6424)، قدمت معلومات مفصلة حول عمل لجنة مكافحة الإرهاب وعرضت اقتراحاتي لعملها المستقبلي. وبعد ظهر اليوم، سأحيط عموم أعضاء الأمم المتحدة علماً بعمل اللجنتين. ولهذا السبب، فإنني سأقتصر في بياني الآن على بضع نقاط فحسب، أرغب في إلقاء الضوء عليها بشكل خاص بصفتي الشخصية.

ومنذ أن توليت رئاسة لجنة مكافحة الإرهاب في مطلع العام الحالي، حاولنا أن نجعل مكافحة الإرهاب وعمل اللجنة أكثر بروزاً في نيويورك وفي أنحاء العالم الأخرى، وأن ننظر في الطابع المتطور للإرهاب ونحدد المسائل والمناطق التي تتطلب اهتماماً أكبر. وانطلاقاً من هذا الإدراك، اعتمدت اللجنة نهجاً استراتيجياً يتسم بقدر أكبر من التركيز. وأجرينا مناقشات مواضيعية تفصيلية بشأن جميع المسائل الواردة ذكرها في القرارين ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٦٢٤ (٢٠٠٥) ونظمنا اجتماعات مناقشة إقليمية. كما أننا عقدنا اجتماعاً في أنقرة، في حزيران/يونيه الماضي،

النيبالي الموحد - الماوي والأمم المتحدة على خطة عمل في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ وبعد اعتماد الفريق العامل لاستنتاجات متنوعة بشأن تلك الحالة.

كما عقد الفريق اجتماعات مع ممثلي الحكومة والقيادة العسكرية في نيبال والحزب الشيوعي النيبالي الموحد - الماوي ومع الأجنحة الشبابية للأحزاب السياسية. واجتمعنا كذلك مع هيئات الأمم المتحدة العاملة في الميدان وعناصر فرقة العمل المعنية بالرصد والإبلاغ في نيبال. وأجرينا اتصالات أيضاً مع ممثلي المجتمع المدني ومجلس حقوق الإنسان ووسائل الإعلام الوطنية والدولية وزرنا مراكز إعادة تأهيل وإعادة إدماج الأطفال المتضررين بالصراع المسلح.

وبينما سيجري وصف نتائج الزيارة بتفصيل أكبر في الاجتماع الرسمي للفريق العامل المقرر عقده صباح غد، أود أن أشدد على أن هذه البعثة الأولى تشكل علامة فارقة بخصوص المسؤوليات المسندة إلى الفريق العامل لأنها ألفت الضوء على واحدة من الحالات التي عالجها الأمين العام وأتاحت للفريق العامل فرصة للإعراب في الموقع عن التزامه تجاه الأطفال المتضررين بالصراع المسلح. ومن ثم، فهي أداة حاسمة لإحراز تحسينات استناداً إلى التوصيات الصادرة عن الفريق العامل. وتحقيقاً لتلك الغاية، أقترح أن يبقى الفريق العامل على هذه الممارسة بكفالة العزم على تنفيذها والموارد المالية اللازمة لذلك.

وأخيراً، وبعد الإجراءات المتعددة التي اتخذها رئيس الفريق العامل، تمكنا قبل شهرين فحسب من كفالة توفير الدعم الإداري اللازم للفريق العامل لضمان أن يكون لدى الرئيس الموارد اللازمة لتمكين الفريق العامل من تنفيذ أنشطته ومسؤولياته بشكل أفضل.

وأود الآن أن أوافي المجلس بمعلومات موجزة عن أعمال لجنة ١٧١٨ خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠، وأن أنشطر المجلس تقييمي لعملها في المستقبل. ومنذ العام الماضي، واجهت اللجنة مختلف التحديات، وتمكنت، في رأيي، من التصدي لها بطريقة فعالة وموثوق بها. وفي هذا السياق، حددت اللجنة كيانات وبضائع وأفراد مرتبطين بالبرنامج النووي والصاروخي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. كما أنها اعتمدت ونفذت برنامج عمل يشمل المسائل المتعلقة بالامتنال والتحقيقات والاتصالات والحوار والمساعدة والتعاون.

وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، اعتمدت اللجنة برنامج عمل جديدا، يبرز المهام الهامة للجنة في المستقبل. وإنني أحث اللجنة على مواصلة تنفيذ برنامج العمل الجديد بطريقة مبتكرة وبناءة خلال الأشهر القادمة.

وتلقت اللجنة منذ العام الماضي مختلف التقارير من الدول الأعضاء عن تفتيش وضبط الشحنات المخطورة. إنني أشيد بتلك الدول الأعضاء على تصرفها بطريقة مسؤولة بما يتوافق مع القرار ١٨٧٤ (٢٠٠٩). وقد ردت اللجنة، بدعم من فريق الخبراء، على تلك التقارير، وإلى جانب ذلك كثفت أنشطة التوعية بغية منع حرق الجزاءات في المستقبل.

وغني عن القول إن تنفيذ الجزاءات يقتضي جهودا مستمرة وحازمة من جانب المجتمع الدولي. وقد تم القيام بالكثير من العمل لتنفيذ القرارات ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٨٧٤ (٢٠٠٩)، ولكن ذلك ليس كافيا. ففي الواقع، كانت التقارير الأخيرة عن مرافق نووية جديدة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، مما فيها مرفق أنشئ حديثا لتخصيب اليورانيوم، وأحيطت اللجنة علما به مؤخرا، تذكيرا صارخا بالتحديات الماثلة أمامنا. وعليه، آمل بقوة

جمع مسؤولين من عواصم أعضاء مجلس الأمن وشخصيات رئيسية في مجال مكافحة الإرهاب من منظومة الأمم المتحدة. وأعقبت ذلك، في أيلول/سبتمبر، جلسة مناقشة مواضيعية على المستوى الوزاري في مجلس الأمن (انظر S/PV.6389). ونتيجة لكل تلك الجهود، تكونت لدينا الآن صورة أوضح عن التحديات المواضيعية والإقليمية وعن الخطوات الواجب اتخاذها.

وظل تحقيق الشفافية يشكل هدفا آخر من أهداف اللجنة. وستكون إحاطتي الإعلامية بعد ظهر اليوم الإحاطة الإعلامية الثالثة التي أقدمها إلى الدول الأعضاء. وقدمت المديرية التنفيذية حتى الآن عروضاً للأعضاء على نطاق أوسع بشأن ثمانية مجالات مختلفة. وسيجري تقديم عرضين إضافيين بعد ظهر اليوم.

وينبغي للجنة أن تواصل نهجها الاستراتيجي المركز والأكثر شفافية. وسيساعد ذلك على القيام برصد أفضل للتنفيذ الكامل للقرارات ذات الصلة، وتحديد الاحتياجات المحددة لكل منطقة ولكل دولة عضو، وسيمكن ذلك اللجنة من التفاعل والتعاون على نحو أوثق مع جميع الدول الأعضاء. وأعتقد أنه ينبغي للجنة أن تركز أكثر على المسائل الواردة في القرار ١٦٢٤ (٢٠٠٥)، وبخاصة التحريض على الإرهاب.

ويمثل منع الإرهاب مسألة أخرى تقتضي مزيدا من الاهتمام. وقد رأينا أن بناء القدرات ما انفك يمثل تحديا للعديد من البلدان. وينبغي للجنة أن توصل التركيز على هذه المسألة.

وفيما يتعلق بالفريق العامل المنشأ عملا بالقرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤)، الذي عقد اجتماعه الأول هذا العام بعد فترة أربع سنوات، أود إبلاغ المجلس بأن التقرير عن أعماله سيصدر خلال الأيام القليلة القادمة.

والأمم المتحدة، وأداء دوره على نحو فعال في تكميل جهود الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والمؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى، والمنظمات دون الإقليمية الأخرى.

وفي ١٦ آب/أغسطس، عقد الفريق العامل حلقة مناقشة تفاعلية مفتوحة بشأن آليات الإنذار المبكر بالصراع في منع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها. وقد دعا الفريق العامل مديري آليتي الإنذار المبكر بالصراعات لدى الهيئة الحكومية الدولية للتنمية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، السيد كيتيفو والعقيد كوني، تبعاً، للمشاركة كمحاورين في حلقة المناقشة. وضم المشاركون في الحلقة أعضاء في مجلس الأمن، وممثلي إدارة الشؤون السياسية ومكتب المستشار الخاص بشأن أفريقيا وأعضاء من غير أعضاء المجلس ومراقبين.

وأُتاحت حلقة المناقشة فرصة لتبادل الآراء مع العاملين الرئيسيين في آليات الإنذار المبكر بالصراعات. وجرى التركيز على سبل الاستفادة القصوى من الآليات، وعلى التحديات التي تواجهها، والسبل التي يمكن بها للأمم المتحدة والمجتمع الدولي دعم الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية لجعل تلك الآليات تعمل بطريقة أكثر فعالية.

وواصل الفريق العامل تركيزه على إصلاح القطاع الأمني بوصفه شرطاً مسبقاً أساسياً لتحقيق السلام والاستقرار، وعلى نحو خاص في البلدان الأفريقية الضعيفة والخارجة من الصراعات. وفي ٢ كانون الأول/ديسمبر، عقد الفريق العامل حلقة مناقشة حول الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن إصلاح القطاع الأمني. وقدم رئيس وحدة الأمم المتحدة لإصلاح القطاعي الأمني، السيد أديدجي إييو، والمراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي، السفير تيتي أنطونيو، إحاطتين إعلاميتين للفريق العامل عن التقدم المحرز نحو استكمال إطار سياسات الاتحاد

أن تواصل اللجنة عملها بالطريقة الفعالة والتعاونية ذاتها التي اتبعتها خلال العامين الماضيين تحت رئاستنا.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السفير أباكان على إحاطته الإعلامية.

أعطى الكلمة الآن لسعادة السيد روهانكانا روغوندا، رئيس الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها.

السيد روغوندا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): عملت أوغندا بصفقتها رئيسة للفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها على مدى العامين الماضيين. ووفقاً لولايته، استعرض الفريق العامل ونظر في المسائل التي تؤثر على عمل المجلس المتعلق بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها، مما أدى إلى تعزيز تعاون المجلس مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية. وتعلقت المسائل ذات الأولوية التي نظر فيها بسبل تعزيز فعالية آليات الإنذار المبكر والاستجابة، نظراً لأن البلدان الخارجة من الصراعات يمكن دعمها على نحو أفضل لبناء السلام المستدام ومنع انتكاسها في الصراع؛ وتعزيز علاقة العمل بين المجلس والاتحاد الأفريقي بشأن منع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها؛ والشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن إصلاح القطاع الأمني.

وعقد الفريق العامل أربعة اجتماعات خلال هذا العام. وفي ٢٠ تموز/يوليه، قدم وكيل الأمين العام للشؤون السياسية لين باسكو إحاطة إعلامية للفريق العامل بشأن إنشاء مكتب الأمم المتحدة المقترح في وسط أفريقيا والدور الذي سيؤدي في تعزيز السلام والأمن في السياق الأوسع لمنع نشوب الصراع في المنطقة دون الإقليمية لوسط أفريقيا. وأجرى الفريق العامل تبادلاً للآراء حول طريقة ترشيد ولاية المكتب المقترح في سياق تعزيز التعاون بين الاتحاد الأفريقي

رئيس مجلس الأمن تقرير شامل عن أنشطة الفريق العامل في عام ٢٠١٠ فور الانتهاء من إعداده.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): باسم مجلس الأمن، أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن التقدير للرؤساء المنتهية ولاياتهم للطريقة التي اضطلعوا بها بمسؤولياتهم الهامة بالنيابة عن المجلس. السفير ماير - هارتغ، السفير نيشيدا، السفير أباكاس، السفير روغوندا: نحن ممتنون لريادتكم بشأن تلك المسائل.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وقبل رفع الجلسة، أود أن أدعو أعضاء المجلس إلى مشاورات عقب رفع هذه الجلسة.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٥.

الأفريقي لإصلاح القطاع الأمني. وقد أقر المجلس بالقيمة التي ما زال الفريق العامل المخصص يضيفها إلى عملية إرساء ممارسات الدبلوماسية الوقائية في هيكل إدارة النزاعات في الأمم المتحدة.

وأود أن أوصي بأن تنصب ممارسة الفريق العامل على عقد أكبر عدد ممكن من الاجتماعات التفاعلية المفتوحة، حيث أن ذلك يتيح للمزيد من الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة أن يشاركوا وأن يدلوا بآرائهم. ومن الأهمية الأساسية أن يواصل المجلس دعم جهود الوقاية من الصراع وحله في أفريقيا بغية تعزيز التزام الاتحاد الأفريقي وعزمه في هذا الشأن.

أخيرا، أعرب عن امتناني لأعضاء الفريق العامل على ما قدموه لي من الدعم والتعاون في الاضطلاع بولاية الفريق. كما أشكر السيد أوسيلوكا أوبازي، أمين الفريق العامل، وأعضاء الأمانة الآخرين الذين يسَّروا عملنا. وسيقدم إلى